

أوكرانيا؛ بداية للحلّ

أم نحو مزيد من الاضطراب

■ حميدي العبدالله

صوّت البرلمان الأوكراني على مشروع قرار يمنح المقاطعات الشرقية حكماً ذاتياً، ويعد هيئة الدولة الأوكرانية.
جوبه القرار بغضب شديد من القوميين الذي لعبوا دوراً كبيراً في تأجيج الاضطرابات في أوكرانيا وإسقاط الحكومة المنتخبة والتسبب بانفصاف القرم وعودتها إلى روسيا، إضافة إلى مطالبة المقاطعات الشرقية بالحصول على حكم ذاتي كامل، وسقط جراء ذلك قتلى وجرحى.

ورحب القيادات الأوكرانية في المناطق الشرقية بقرار البرلمان، وأكدت أنها مستعدة لتنفيذ اتفاقات مينسك، والأرجح أنّ تصويت وقرار البرلمان الأوكراني مشروع الحكم الذاتي يأتي في سياق الضغوط التي مارستها الحكومات الغربية، ولا سيما الحكومات الأوروبية لإيجاد حل سياسي للأزمة الأوكرانية على قاعدة اتفاقات صالح أوكرانيا وليس في صالح الغرب وتحديد الحكومات الأوروبية أنّ تمّ التوصل إليها أثناء برباية روسيا لأنّ الخيار البديل ليس في صالح أوكرانيا وليس في صالح الغرب وتحديد الحكومات الأوروبية التي تضمزت مصالحها الكبيرة داخل أوروبا روسيا جراء العقود التي اتخذتها تحت تأثير التحريض الأميركي.

لكن هل إقرار البرلمان الأوكراني للتشريع الجديد، وترحيب زعماء المتشددين وعزمهم شعبيّاً فإنّ الاستقرار سوف يتحقق أيضاً، وعندنا أوكرانيا إلى مسار التعافي من الحرب؟

إذا تمكّنت الحكومة الأوكرانيّة من التغلب على ضغوط القوميين الأوكرانيين، فالأرجح أنّ أوكرانيا ستبدأ مرحلة جديدة في تاريخها، مرحلة قائمة على تنظيم علاقة سكانها مع دولتهم على نحو عادل، ومن شأن ذلك أن يقود إلى حال من الاستقرار افتقرت إليه منذ انفراط عقد الاتحاد السوفياتي، ويدهي أنّ أوكرانيا تمتلك مقومات موضوعية للنهوض والتنمية الاقتصادية، إذا توفر الحكم الرشيد، وتحقيق الاستقرار. والأرجح أنّ إعادة هيكلة مؤسسات الدولة يساعد على إرساء عزم الحكم الرشيد، وإذا ما تمّ قهر معارضة القوميين المتشددين وتغلّب شعبيّاً فإنّ الاستقرار سوف يتحقق أيضاً، وعندنا تعود أوكرانيا إلى مسار النمو والنهوض الاقتصادي.

لكن ليس من الواضح حتى هذه اللحظة، في ضوء ما جرى من مواجهة معاملة التصويت على مشروع الحكم الذاتي في البرلمان، مدى قدرة الحكومة الأوكرانية على احتواء وترويض معارضة القوميين المتطرفين، الذين إذا نجحوا في إسقاط تأييد شرائح واسعة سيكوبنون قادرين على تعطيل تطبيق قرارات الحكومة والبرلمان، وعرقلة تنفيذ الاتفاقات الدولية حول أوكرانيا.

بديهي القول أنّ القوميين،إذا لم يحصلوا على دعم خارجي، وتحديداً من الولايات المتحدة، فإن معارضتهم لن ترتقي إلى مستوى مواجهة رغبة أكثرية الأوكرانيين والإجماع الدولي على حل الأزمة الأوكرانية.

أبو ترابة يُسقط

المشروع الجنبلاطي في سورية...

■ سعدالله الخليل

يبدو أنّ أقلّ من ثماني وأربعين ساعة تلت تفجيري السوياء، وللذين ذهب ضحيتها الشيخ وبيدر البعوس ومرافقه وعدد الفاعطين، كانت كافية لتكشف اللثام عن خفايا ما يجري في محافظة السويداء والمخضبط الحقيقي وراء الأشغال القتنة في المحافظة، التي بقيت لفترة طويلة هادئة ومبعدة عن نيران الأزمة السورية وويل حروبها، إلا أنّ إصرار بعض الفقات في المدينة والقوى الإقليمية على إقحام بنى معروف في آتون الحرب المحلية في سورية، والتي بدأت منذ بداية الأحداث في سورية بالتجيش الطائفي واتهام أبناء المدينة بالجنح لولاهم للدولة، فيما ذهبت الأصوات الطائفية أبعد من ذلك مطالبة بالبعصيان المدني والوقوف في وجه الدولة ومحمل السلاح.
يقف على رأس هؤلاء الثائب ويلد جنبلاط الذي خبّر الدروز بين الإلتماء المذهبي الضيق والذي تمارسه الدولة على حدّ قوله، وبين الإلتماء العربي والقومي العريض الذي يصرّ جنبلاط على التغني به، فيما لا يقدّم أي إجابة عن نطاق مخطأه تدروز سورية، وهل هذا سورية، وهل مشروع العربي الجديد الذي ينظر له المفكر العربي الفدق () عزمي بشارة ويسوقه بوق جنبلاط في قناة «الجزيرة»، على صفحات «فيسبوك»، فيصل القاسم.

جنبلاط الخليل في استمثار وتوظيف الدم في السياسة سارع إلى اتهام الدولة السورية باعتبارها وليّ العهد المعروف بالتواصل والتشبيك المباشر مع جنبلاط، الذي قاد حملة تدعو إلى رفض الخدمة في الجيش العربي السوري، وعلى طريقة فريخ 14 آذار اللبناني بدأت جوقة التطليل والتزوير المعارضة بكيل الإتهامات، ولعل جنبلاط الذي أحرقت المحكمة الكثير أخر أوراق مصاديقه المحروقة أصلاً كشف المخطط المرسوم للسوياء حين اعتبر اغتيال البعوس فرصة للثورة ضدّ الدولة السورية، وليبنت بأنّ الثورات المزعومة ليست إلا استمثاراً رخيصاً للدم قابلاً وجزئته منذ اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في الرابع عشر شباط، والتي فتحت باب الثورات السلمية «المظلم» ودموية «القوقود»، والتي يحاول أن يلعبها في سورية كما لعبها في لبنان باعتبارها رموز من قوى 14 آذار واتهام سورية والمقاوم.

المخطط الجنبلاطي في سورية تولت تسويقها مجموعة ما يُسمّى «مشايخ الكرامة»، ومنحه الطابع السوري في الشكل، عبر بيان صادر من السوياء أعلنت فيه السوياء محرّرة من الدولة السورية ودعت للسيطرة على المقرات الحكومية وتشكيل لجنة سياسية لمفاوضة الدول الإقليمية على إقامة منطقة حظر جوي مع حدودي مع الأردن، وربما لم تتسع ورقة البيان لإعلان دولة السوياء المستقلة، التي لطالما راودت أفكار جنبلاط الذي طالب الملك الأردني بحماية دروز السوياء وفتح معبر حدودي، وكان ملك الأردن قادر على حماية أراضيه؛ وبالرغم من أنّ البيان ضرب من ضربو التحليل بالخالف السياسي البعيد عن الواقع الذي يؤكد سيطرة الدولة على الوضع الأمني في السوياء، فمّة تساؤلات عدة حول شكل السلطة التي نربغها من إطلاقوا على نفسها «مشايخ الكرامة» بتطبيقها في السوياء، فهل هي تلك التي يديرها تنظيم داعش في الرقة؟ أم التي تطبقها «جبهة النصرة»، في إدلب؟ والتي ارتكبت بحق أبناء عمومته في قلب لوزة محرّرة لا تنسى.
وهل نسي «مشايخ الكرامة» أنّ التنظيم الذي جاهد للدخول إلى المدينة من بويات عدة يضعهم ضمن فئة الضالين، المظالمين بالعودة إلى الإسلام الصحيح الذي ينادي به أمربها الجولاني والذي كان صريحاً في لفته الأخرى على «الجزيرة»، بأنّ مصير الدروز في سورية أتباع منهج «الضرورة».

يسعى جنبلاط بعد فشل الترويج لـ«مشايخ الكرامة» فكصيل معارض معتدل يبنى ويؤسس عليه لنيل دعم أميركي ضمن سمّيات المعارضة المسلحة المعتدلة، ويبدو أنّ مساعيه ذهبت أدراج الرياح، فالقصيل لم يستطع إظهار عضلاته حين حاصرت «جبهة النصرة»، مطار الفعلة، بما يشكك في قدرته على الصمود في أي مواجهة مع «الضرورة» أو «داعش» ويلقي مصير «حركة حزم» و«الرقعة 30» في ريف حلب.

سقطت الجنبلاطية في لبنان، وما هي تسقط في سورية، ومع إلقاء السلطات السورية القبض على أبو ترابة المنتمى إلى «جبهة النصرة»، واعترافه بتنفيذ تفجيري السوياء... كيف سيقتلي بك المقترعة النبا؟ وما هو ردّ فعله باستثناء حكمة رأسه وتحريك قديمة ومداعبة أوسكار كلبه الوفي؟

"توب نيوز"

الأوراق اليائسة في سورية

– بينما يتصاعد الكلام عن حلّ سياسي يعتمد الانتخابات في سورية يعلم الذين شاركوا في الحرب عليها أنّ التوازن راجح بقوة لصالح الدولة ورئيسها بين العقيمين والمهاجرين معا.

يعرف خصوم سورية أنّ الضفة المعادية للدولة لا مكان لها في الانتخابات، لأنها من جماعة الخلافة والإمارة، وأنّ دول الحرب ساهمت في ترجيح كفة هؤلاء على خصوم الدولة الذين كان يمكن استخدامهم في الانتخابات.
– المطلوب تعديل التوازنات باتفاقين الأولي زيادة عدد المهاجرين والاستيلاء المسبق على أصواتهم وتوزيع أعينهم كوتا على الدول القادرة وتمويل خليجي سخبي يعزّو عن عدم استقبال اللاجئين من سورية.
– المطلوب ثانياً تعديل مواءم شرائح مؤقتة مقيمة وتوجيهها بالدولة بقوة غضب الدم، كما جرى في السويداء واغتيال الشيخ بلعوس، والظهور بنفس الدور يوم اغتيال الحريري، لوليد جنبلاط بالاتهام والدعوة للانتفاضة.
– مناديح سيقومون بها لدفع مناطق كاملة للهجرة والبيع على شمال سورية وريف دمشق بحروب داعش والنصرة وربما سلاح كيميائي.
– اللعب بمتشاعر أهالي السويداء للانقلاب وبمقلتها من الوان مؤيدة للدولة.
– في المقابل فتح أبواب استقبال السوريين اليوم وفي المقابل إسماع أصواتهم غداً.

التخليق السياسي

البناء

من البحث العلمي الى التخطيط السياسي – الاستخباراتي

■ د. جورج جبور*

يرى البعض في أحداث السنوات الأخيرة في البلاد العربية تنويراً لجهد سياسي – استخباري من وسائله البحث العلمي في شؤون المنطقة، ذلك البحث الذي تصلط به الجامعات والمراكز الأكاديمية. ويشار في هذا الصد إلى تصدر الاختصاصيين الغربيين في الشؤون العربية مجالس مستشاري أصحاب القرار في هذه الدول. فمّة، في أوساط الرأي العام العربي، من يرى في كل غربي أتاناً، مظهرها رغبة في معرفتنا، وفي كتابة البحوث عنا، تعريف الغرب بوجهات نظرها، من يرى فيه شريكاً في الإشكالات التي يعاني منها الغرب ومنهم السوريون.

وليس فمّة من وسيلة حاسمة نملكها تتيج لنا تمييز الغربي المحب لنا من زميله المتآمر علينا. فم أنّ من الجلي، في كل حال، لأنّ للعلم استعمالته في الخير كما في الشر. ومن الجليّ أيضاً أنّ لحد يستطيع لجم المهتمين بالعلم عن التساؤل، او لجمهم عن محاولة تقديم إجاباتهم عن الاسئلة. وتبقى المسؤولية الأولى في تلك الواقعة على عاتق اهل البيت؛ لماذا يستمدّ الغربي علمه بأخيه العربي، بل بنفسه، من الغربي الباحث الذي يأتي ليدرسنا؟ لماذا لم نستطع تعريب علم العرب؟ قبل ظهور الاشتراكي، ذلك الكتاب الخطير الذي سلط به مؤلفه الدكتور اوداد سعيد الضوء على الأليات التي يتبعها الغرب في السيطرة على الشرق، كانت فمّة تنبّهات إلى عدم التوازن في علاقتنا الثقافية مع الغرب، تنبّهات شكلت إحدى أسئلة النهضة. ولعل أيا منا، نحن الذين كانت لنا فرصة التعرّف على الثقافة والأكاديميا في الغرب، لم نغف عنه هذه الإشكالية، ولا ريب أنّ بعضاً منا وقد عقد هذه الإشكالية وسجل انطباعات عنها.

أحداث السنوات الأخيرة ليست كلها، في كلّ حال، نتيجة جهد سياسي – استخباري معاد للعرب، ولسورية بخاصة. شهد رئيس الجمهورية العربية السورية مرات، وفي مناسبات متعددة، بأنّ صوراً سياسيا

التقرير الأسبوعي لمراكز الأبحاث الدراسات الأميركية

تلاعب بالتقارير الاستخبارية لتغطية سياسة الاحتواء لا القضاء على «داعش»

الأولى خاصة للفراغ السياسي وغياب رئيس، وتمديد مجلس النواب ولايته مرتين تلقائياً، وأضاف أنّ السلطات الرئاسية أضحّت صلاحيات يمارسها مجلس الوزراء وأفضت إلى اعتبار كافة الرضاة (24 وزيار)، كل له حق الفيتو على كافة القرارات». وعليه، أصبحت البلاد محكومة «بالشلل على كافة الصعد».

جيش الاحتلال «الإسرائيلي»

سلطّ معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى جهوده لإبران «التغييرات المتعدّدة التي طرأت على المشهد الاستراتيجي في إسرائيل: التطرف، العنف، وجموعتا مدججة بالسلاح استطاعت استبدال الدور المنوط بجيوش الدول المجاورة، والتي بمجموعها ارتفعت إلى منزلة التهديد العسكري الرئيس لإسرائيل، باستطاعتها استهداف مراكز التجمعات السكنية والمرافق الاستراتيجية الحيوية بطاقة نارية قوية». وأضاف ان كل التهديد «ينامي باستمرار لناحية حجمه وسرعة حركته ومداه ودقته وحجم (الرؤوس المتفجرة)، والبقاء على قيد الحياة». كما ارب عن عميق القلق الذي يتباب المؤسسة العسكرية من امكانية «تقويض قدراتها الهجومية في البر والجو والبحر، وحرمانها من فعالية جهودها الحربية» نتيجة تعاطل الطاقات العسكرية المتطورة لدى الخصوم. كذلك اضاف الى جملة عوامل القلق «مشاطات مكثفة لحفر الأنفاق». كما اشار المعهد الى «تآكل مكانة اسرائيل سياسيا في الغرب في السنوات الماضية».

تركيا

اعتبر معهد كاتو انضمام تركيا للجهود الأميركية في الحرب ضد داعش خطأ «وقرار غير حصيف»، في هذه المرحلة المتأخرة من مواجهة تمدد داعش، وانقضاء فترة زمنية طويلة «تحملت فيها الولايات المتحدة العبء الأكبر لجهود التصدي». وأشار بوضوح إلى تباين رؤى الطرفين، الأميركي والتركّي، خاصة في الأولويات بعد بروز العامل الكردي وفعاليتها في محاربة داعش، بالنسبة لواشنطن. وخشية انقرة من تنامي دور الاكراد ومن ثمّ مكانة وهيبة حزب العمال الكردستاني. واردف انه كان يتعيّن على الإدارة الأميركية «الضغط على تركيا لتأمين حدودها الجنوبية (والإقلاع) عن هدفها بإنشاء منطقة عازلة خالية من الاكراد في شمالي سورية». وأضاف انه يتعيّن على الإدارة الحد من انخراط الدول الحليفة في «جهود مكافحة التهديدات التي تواجه الامن الدولي نيابة عن واشنطن، لا سيما أنّ اهداف اولئك لا تتسق مع المصالح الأميركية في

الامريكية خلافاً للوقائع الملموسة بين ايديهم.

التسييس أسلوب قديم وفعال

في الجانب التفصيلي الهامّ، صرّح العميد توماس وايدلي، رئيس أركان قيادة العمليات العسكرية، يوم 15 أيار الماضي، «أنّ تنظيم داعش يعاني من خسارة وهو في موقف الدفاع». بينما انتت تصريحات الوزيرين العراقيين في اليوم عينه لتقنّد ادّعاءاته لتزامنها مع

احلال التنظيم للمجم الحكومي الرئيس في مدينة الرمادي، وسقوط المدينة بأكملها في قبضته بعدما بيومين. وأوضحوا النشرة الإلكترونية «ديلي بيست» الاعتبارات والدوافع التي أدت لإعادة صياغة الواقع بالقول أنّ «التقارير التي اعتبرت متشائمة في ما يخصّ فعالية الحملة الأميركية، او التي شككت بالقوات العراقية المدربة اميركا وقدرتها على سحق القاعدة بداعش، وجدت طريقها عبر التسلسل الهرمي للقيادة بل لم يتّم إطلاع كبار المسؤولين عليها».

وأردفت نقلاً عن ألقم المحللين القول «القاعدة العامة المشتركة آن الاستنتاجات والخلاصات المطبوعة كان ينبغي ان تسرير ضمن سقف محدّد سلفاً، وعليه مارسوا رقابة ذاتية على الضمون، نظراً للضغط المفروضة على عدم الخروج عن المألوف.

مدير وكالة الاستخبارات العسكرية السابق، مايكل فلين، وصف ما أعلن «المصطلح الذي يمكنني استخدامه هو تسييس الأجهزة الاستخباراتية، انه أمر خطير». اشار العاملون في تلك الأجهزة إلى أنّ قادة الاستخبارات في القيادة المركزية شكلوا درعاً واقياً ضدّ الضغوط الخارجية في السابق، بيد أنّ الحماية المفترضة شهدت تراجعاً في السنتين الأخيرتين. «يلمس العراء إحياءات وضغوط لبقّة ومثقتة لكنها فعالة» من ناقل القول أنّ ادارة الرئيس اوباما «سارت» سابقا في نعي وفاة القاعده عقب الغارة الأميركية على مقر إقامة أسامة بن لادن، عام 2011. وواضح العقيد السابق في الاستخبارات العسكرية، ديريك هارفي، للنشرة المذكورة، انه «بصرف النظر عن أنّ القاعدة دفرت او تمّ تهيشها، جاعتنا الاوامر بالتوقف والكف عن المضي في سياق ذلك التحليل».

ومضى هارفي في تعرية سياسة الضغوط الرسمية انه وبالإستناد إلى الحقائق والمفائق التي استولت عليها القوات الأميركية في تلك الغارة فإنّ «صوفو التنظيم من وجهة نظرا كانت متنوّعة وافوى بما كان يعتقد سابقا، بصرى النظر عن تلقى مؤرّته الهزيمة ضربة موجعة». قبيل العدوان الأميركي وحتلاله العراق، 2003، استحدثت التناهُون بعباسية «مكتب التخطيطات الخاصة»، لتسويق العدوان وإيلائه مهمة «توفير سياق مراجعة مستقل للمعلومات الاستخباريّة الخام، قبل تصفيتها وتنقيحها، وتحدي استنتاجات الأجهزة

أراء

سنوياً من اختصاصيّ الشرق الوسط المعاصر إلا عشر ما تخرّجه اميركا وحدها.

مثل هذه الأرقام تكشف مقدار التعرّض العربي الفكري لما يأتي من اميركا خاصة، سواء عن طريق العرب او غيرهم، وهو تعرّض لا نصفه بانه حسن الاثر او سيئه، ولكنه بالتأكيد وضع لا يمكن قبول استمراره. والبديل هو تشجيع درس العرب لأنفسهم، واحتيازم الريادة في هذا المضمار. فقلما أنّ الأميركيين هم اكثر الناس معرفة باميركا، والفرنسيين بفرنسا، والسوفيات بالاتحاد السوفياتي، كذلك يجب ان يكون العرب أكثر من غيرهم معرفة بالعرب. ولاشك أنّ إنشاء مؤسسة للدراسات العربية في جامعة دمشق، وتشجيع إنشاء مؤسسات مماثلة في الجامعات العربية الأخرى يمثّل خطوة في طريق تحقيق الواجب.

وأخيرا فإنّ من المناسبات هنا ايراد ما قد ذكره لي مؤخرًا الدكتور رجائي المخلاخ، وهو اقتصادي مصري ورئيس قسم الشرق الأوسط في جامعة كولورادو باميركا.

ذكر الدكتور المخلاخ أنّ حكومة الكويت قدّمت الى قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة هارفرد في اميركا عام 1972 هبات بمبلغ مليون دينار كويتي لتشجيع الدراسات العربية. أما أكبر أساتذة للسيااسة في ذلك القسم المخطوظ فليس سوى نذاف سكران، الصهيوني «الإسرائيلي» المستخصص في الشؤون المصرية خاصة، والذي هو، كما تقول الإنباء، مستشار غير رسمي لغولدا مائير وصديق حميم لهزري كيسينجر». احتفي من المذكورة بما سبق، إذ لم يبق هنا إلا العناوين والتفاصيل الأخرى الخاصة بإساءة كتاب الاطروحات وجامعاتهم.

انتهى نص عام 1973. ما رأي المتابعين منا للنشاط البحثي الغربي في شؤوننا؟

✽ **أستاذ ورئيس قسم السياسة، معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة 1977 – 1979**

كافة الاوقات..

ايران

ناشد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية صناع القرار الى الإقلاع عن «الانشغال بقرار الكونغرس المرتقب حول الاتفاق» النووي مع ايران، والعمل أبعد منه «وتركيز الجهود للنظر في آليات تطبيق الاتفاق» عوضا عن ذلك. وحث صناع القرار على «توثيق الجهود مع حكومات الدول الحليفة وتيقننا من أنّ الاتفاق سيعزز اوضاعها الأمنية وليس العكس». وأوضح أنّ التوجه المطلوب يستدعي «إعادة النظر بتحالفاتنا الأمنية مع دول الخليج، والسعي لإرضاح أفضل الظروف للتعاون مع تركيا. بل الأهمّ نزع فتيل الأزمة الحادة بين إسرائيل والولايات المتحدة».

باكستان

حث مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية باكستان على «مراجعة اهدافها الكامئة وراء برنامجها النووي، لا سيما وهي في وضع تنافسي أفضل، واحياناً تتفوّق على الهند. لديها اربع مفاعلات لإنتاج اليورانيوم مقابل مفاعل أوحد للهند: باستطاعتها إنتاج 20 راس نوري سنويا مقابل نحو 5 رؤوس ماثلة للهند». وأضاف انّ الهند تتفوّق على جارتها في «المواد الانشطارية وإنتاج الرؤوس الحربية لو أرادت ولوج ذلك الطريق، وقابلتها باكستان بالاستمرار في مجمع إنتاج ضخم لالاسلة النووية»، وحذر باكستان من استمرار جهودها لتصعيد السباق النووي إذا انه محكوم عليها «بالفشل المسبق، ناهيك عن قدرتها توسيع البنية التحتية الراهنة، وينبغي عليها ان تدرك انه ليس بوسع اسلحتها النووية معالجة تحدياتها الداخلية».

«العرب يتطلعون شرقاً»

نبّه صندوق مارشال الالماني صناع القرار الى تداعيات إخفاق السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، مما أسفر عن «بدء التوجه شرقاً نحو آسيا، لا سيما دول محورية مثل تركيا وآخرين في حوض البحر المتوسط». وأوضح أنّ «النفوذ الأميركي الصახب في المنطقة» سابقاً شكّل حائلاً دون دخول الدول الآسيوية بقوة، بينما نجد تنامي استثمارات الصين واليابان والهند في الوقت الراهن، وأضحى «حوض المتوسط أقرب إلى آسيا للتنافس على احتياطاته من مصادر الطاقة، في ظل بروز استقلال ذاتي للطاقة في الولايات المتحدة».

من امكانيات ودعم سياسي؛ وطرح المسألة على بساط

البحث في مناخ الانتخابات الرئاسية المقبلة. ووضحت نشرة «ديلي بيست»، سائفة الذكر، نقلاً عن قريبتين من بيترايوس بأنه «يعمل بصمت لحث عناصر مؤيدون الأميركيين على بناء جسور تواصل مع صوباء معقدة من «ارهابيي النصرة» وتوكيلهم مهمة التصدي لتنظيم داعش». وأضحى «حوض المتوسط أقرب إلى النصفية المتبادلة بين المجموعتين في الأراضي السورية بشكل خاص.

من الميمر لأوانه الجزم بنجاح توجه بيترايوس في الداخل الأميركي نظرا لما يمثله تنظيم القاعدة من ارجاع مسؤول عن هجمات 11 أيلول 2001، في الذاكرة الجمعية الأميركية.

الخلاصة

صراع الإيرادات بين الأجهزة الاستخباريّة وصناع القرار السياسي ليس وليد اللحظة بل يعود الى قدم الزمن، ويستمرّ في كافة العصور الأزمنة، في ما يخصّ النظام السياسي الأميركي وضوابطه المتعارف عليها. في الماضي القريب، استفاق العالم على غزو ألمانيا النازية للاتحاد السوفياتي بناء على رغبة وإصرار هتلر بخلاف أجهزة الاستخباريّة وقيادة الزران العامة التي «اضطرت» لتوضيب سبل المعلومات لتناسب مقاسات رؤية هتلر، الذي ثبت لاحقاً حجم خطئه في تقييم قدرة الجيوش السوفياتيّة وعزمها على الدفاع بشراسة عن أراضي البلاد.

في الوضع الراهن، يستمرّ الرئيس اوباما وآركان إدارته بالإعلان عن فعالية «الحرب الجوية المحدودة» والحاقها الهزيمة بتنظيم داعش، مستندا الى تقارير استخباريّة «تفت إعادة صياغتها» لتلائم طموحاته وأماله، الأمر الذي وفر له ولجزبه الديمقراطي منصة سياسية استغلها في الانتخابات النصيفية عام 2014. من غير المرجح ان يطرا أيّ تعديل جوهري على التوجه الراهن، في ما يخصّ «الحرب على الارهاب»، وإلى حين انتهاء موسم الانتخابات الرئاسية، لا سيما أنّ مستقبل المرشحة الاولى عن الحزب الديمقراطي، هيلاري كلينتون، مرتبط عضويا بسياسات الرئيس اوباما في الشرق الأوسط، وتسعى إلى تفادي اي انتقادات تمسّ جوهري الاستخبارات خلال السباق الرئاسي. في العرف الأميركي، ما تلبث انتقادات الأجهزة الاستخباريّة ان تبرز حتى تتلاشى وتحقفي سرعبا «لاعتبارات الأمن القومي»، وعليه، من المستبعد السماح لمرشحي الرئاسة من الحزبين المتناول على المؤسسة بكافة تلاويها، لا سيما القيادة المركزيّة، التي تاتمر مباشرة للبيت الأبيض. وفي هذا السياق، من غير المرجح أيضاً ان تلقى مناشدات الإصلاح آثانا صاغية واستغرب عن الظهور سريعا أيضاً.